E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.3/1999/10
7 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الإحصائية
الدورة الثلاثون
١ - ٥ آذار/مارس ١٩٩٩
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية وإحصاءات الهجرة

فريق الخبراء المعني بوضع مشروع مبادئ وتوصيات من أجل إنشاء نظام للإحصاءات الحيوية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية تقرير فريق الخبراء المعني بوضع مشروع مبادئ وتوصيات من أجل إنشاء نظام للإحصاءات الحيوية، وهو التقرير الذي يرد في المرفق. والتقرير مُحال إلى اللجنة بناء على طلب الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق في دورته الثامنة عشرة (E/CN.3/1999/20، الفقرة ٣٦).

وقد استعرض فريق الخبراء مشروع الوثيقة المعنونة "مبادئ وتوصيات من أجل إنشاء نظام للإحصاءات الحيوية" (PROV/ST/ESA/STAT/SER.M/19/Rev.2)، بما في ذلك الفصل السابع الذي حُذف من المشروع الأصلي. ورحّب الفريق بمشروع الوثيقة وأيّده واقترح إدخال تغييرات بالنسبة لثلاثة جوانب هامة. فأولا، أكّد الفريق أنه ينبغي أن يُذكر بوضوح في الوثيقة أن هناك حاجة إلى نظام للتسجيل المدني يمكن الاعتماد عليه. وبالإضافة إلى تقديم عرض للسياق التاريخي فإنه ينبغي أن تكون المادة الاستهلالية موجّهة إلى المتلقين المستهدفين المسؤولين عن اتخاذ القرارات والتخطيط لإنشاء نُظم الإحصاءات الحيوية وتنفيذها وصيانتها. وفي هذا السياق اقتُرح إضافة فرع عن الأهداف الاستراتيجية.

وثانيا، جرى إدخال بعض التغييرات الأساسية على هيكل بعض الفصول وذلك من أجل إبراز أهمية التسجيل المدني وعرض المسائل الأكثر أهمية بوضوح. وقد أعيدت صياغة الفصل الأول المعنون "أهمية نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية" كي يتضمن طبيعة ومجال التسجيل المدني والإحصاءات

(*) E/CN.3/1999/1.

الحيوية" والعلاقات القائمة بينها. وبالإضافة إلى هذا فقد قدِّمت التعريفات والارتباطات القائمة بين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وقدِّم عرض لاستخدامات تلك النُظم ولأهميتها. ويتضمن التذييل الأول لتقرير فريق الخبراء نص الفصل الأول المـُنقـَّح.

واقترح الفريق أن ينصبَّ التركيز في الفصل الثاني المعنون "نظام الإحصاءات الحيوية" على الإحصاءات الحيوية المستمدة من التسجيل المدني كمصدر له أفضلية. غير أنه إقرارا بضرورة أن تـُكمـَّل البيانات المستمدة من التسجيل المدني ببيانات مستمدة من عمليات المسح والتعدادات اقترح الفريق نقل المادة المتعلقة بالتعدادات وعمليات المسح إلى الفصل السابع المعنون "مصادر أخرى لبيانات تقدير الإحصاءات الحيوية". وعلى هذا فإن التذييل الثاني للتقرير يتضمن مشروعا أوليا للفصل السابع. وطلب الفريق أيضا أن يـُدمج في الفصل الثاني الفرع الثامن المعنون "دور المعاينة في تجهيز البيانات المتعلقة بالإحصاءات الحيوية".

واعتمد الفريق الفصل الثالث المعنون "نظام التسجيل المدني كمصدر للإحصاءات الحيوية" واقترح أن تـُنقل إلى ذلك الفصل المادة التي يتضمنها مشروع الفصل السادس المعنون "العلاقة بين السجل السكاني ونظام التسجيل المدني" لإبراز فائدة السجلات السكانية وتنبيه البلدان إلى ضرورة أن يـُكفل في الأجل الطويل التمويل الكافي لتلك المشاريع.

وثالثا، أثيرت مجموعة من المسائل الموضوعية الهامة. وتلك المسائل شملت حوافز تشجيع التسجيل مقابل الجزاءات (الفقرة ٣٢)، والتأكيد على دور المؤسسات الصحية في تحسين التسجيل (الفقرة ٣٨)، وضمان السريـَّة (الفقرتان ٣٨ و ٤٤)، وأهمية وضع برنامج مستمر للتقييم (الفقرات ٤٨ إلى ٥٢)، والحاجة إلى التدريب والتوعية (الفقرتان ٥٤ و ٥٥). وفيما يتعلق باستخدام النـُظم الآلية في إنتاج الإحصاءات الحيوية وفي عملية التسجيل نفسها فإن الأمر يحتاج إلى إبراز الصعوبات التي تكتنف إنشاء النـُظم الجديدة (الفقرة ٢٤) والحاجة إلى نشر البيانات حتى إذا كانت النـُظم غير كاملة (الفقرة ٢٦) في "المبادئ والتوصيات". وقد نوقشت عدة موضوعات، كما نوقشت أهمية تلك الموضوعات بالنسبة للصحة العامة والأوبئة. وتلك الموضوعات هي معدلات الوفيات الجنينية (الفقرات ١٨ إلى ٢٠)، وأهمية إضفاء الشرعية (الفقرتان ١٨ و ٢١)، ومعدلات وفيات الأمهات (الفقرة ٢٣)، والإجهاض المستحث (الفقرة ١٩). وفي "المبادئ والتوصيات" المنقـَّحة، سوف تعمل الأمانة العامة على ضمان أخذ هذه النقاط في الاعتبار.

ويتضمن المرفق تقرير فريق الخبراء، إضافة إلى مشروع مـُنقـَّح للفصل الأول ومشروع أولي للفصل السابع. وقد أوصى الفريق بأن تكون الخطوط العريضة للمبادئ والتوصيات كما يلي:

الفصل الأول -	أهمية نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية
الفصل الثاني-	نظام الإحصاءات الحيوية
الفصل الثالث-	نظام التسجيل المدني كمصدر للإحصاءات الحيوية

الفصل الرابع- تقييم جودة واكتمال نُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

الفصل الخامس- استراتيجيات موصى بها لتحسين نُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

الفصل السادس- مصادر أخرى لبيانات تقدير الإحصاءات الحيوية

نقاط للمناقشة

مطلوب من اللجنة أن تعتمد مشروع الوثيقة المعنونة "مبادئ وتوصيات من أجل إنشاء نظام للإحصاءات الحيوية" بعد إدخال التغييرات المقترحة الواردة في تقرير فريق الخبراء المرفق.

المرفق

تقرير فريق الخبراء المعني بوضع مبادئ وتوصيات من أجل إنشاء نظام للإحصاءات الحيوية

١ - اجتمع في نيويورك في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الفريق العامل المعني بوضع مشروع مبادئ وتوصيات من أجل إنشاء نظام للإحصاءات الحيوية. وحضر اجتماع الفريق أليساندرو غيوستي (الأرجنتين)، وروي لورينتي (البرازيل)، وأليس غارنر وماريان ويزل (كندا)، وموري نيمينن (فنلندا)، وكريستوف لوفرانك (فرنسا)، وك. أ. فيدياناثان (الهند)، ومحمد سوتوده - زاند (إيران)، وتاداشي ناكادا ويوشيتا أوكى (اليابان)، وأوبونيو بن جارابي (كينيا)، وروبين أندرياناسولو (مدغشقر)، وكارليتوا لاليكون (الفلبين)، وجوديث والتون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وماري آن فريدمان وجورج أ. غاي وروبيرت أ.إسرائيل وجوزيف د. كارني وألفين ت. أوناكا (الولايات المتحدة). وحضر الاجتماع أيضا: أوديل فرانك (منظمة الصحة العالمية)، وكارلوس كاستيلو (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية)، وريتشارد ليت (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، وهانيا زلوتنيك وغريفين فيني (شعبة السكان في الأمم المتحدة)، وممثلون عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

٢ - وانتُخب السيد أندرياناسولو رئيسا، كما انتُخبت السيدة والتون مقررا عاما وانتُخب السيد فيدياناثان والسيد غاي والسيدة غارنر والسيد غوزمان مقررين للفصول المختلفة.

٣ - وقد دُعِيَ فريق الخبراء للاجتماع من أجل استعراض تنقيح لمشروع الوثيقة المعنونة "مبادئ وتوصيات من أجل إنشاء نظام للإحصاءات الحيوية" أعدته الأمانة العامة. وكانت مهمة فريق الخبراء تتمثل في تقديم توجيهات واضحة للأمانة العامة بشأن التعديلات المطلوب إدخالها على مشروع الوثيقة من أجل إعداد الوثيقة المنقَّحة.

٤ - ولدى تقديم الوثيقة، عرضت الأمانة العامة الأساس المنطقي لهيكلها. وكان الهدف هو إبراز أن توفير إحصاءات حيوية مستمرة وشاملة بنوعية ملائمة وفي الوقت المناسب له أهمية وتوجد حاجة إليه من أجل تلبية الاحتياجات الوطنية. ولتسهيل المقارنات الدولية، ينبغي اعتماد مفاهيم وتعريفات وتصنيفات موحَّدة. وأشير إلى أن نُظم التسجيل المدني هي المصدر المفضَّل للإحصاءات الحيوية، ولو أنه قد تكون هناك حاجة إلى مصادر أخرى من أجل تكميلها. وفي حالة عدم وجود نظام للتسجيل المدني، أو إذا كان النظام غير كامل، من الضروري استخدام مصادر أخرى. وقد رحَّب الفريق بالمشروع وأشاد بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة.

٥ - وبيَّنت الأمانة العامة أن أهداف مشروع المبادئ والتوصيات هي تحديد ما يلزم من احتياجات لإنتاج إحصاءات حيوية كاملة ودقيقة وحسنة التوقيت ولتقديم التوجيه إلى البلدان. وترد في الأدلة المختلفة التي أصدرتها الأمم المتحدة عن نُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية التفاصيل المتعلقة بكيفية تنفيذ المبادئ والتوصيات. وقد بُذلت جهود لمتابعة ما يحدث من تطورات في مجالي التكنولوجيا والاتصالات، وهما مجالان لهما آثار محتملة هامة على نُظم التسجيل المدني ونُظم الإحصاءات الحيوية وعلى نشر البيانات.

٦ - واتفق فريق الخبراء مع ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي أثار مسألتين هامتين هما: أولا، أنه ينبغي إيلاء اهتمام للقيود المتعلقة بالعرض والطلب في وضع وصيانة نُظم التسجيل المدني. وعلى سبيل المثال فإنه بالنسبة للجانب المتعلق بالعرض قد يكون لقدرة الحكومة على تخصيص الموارد، البشرية والمالية، لإدامة نُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية تأثير على نجاح تلك النُظم. أما بالنسبة للجانب المتعلق بالطلب فإن التكلفة التي يتحملها المُخطِر لتسجيل واقعة ما قد تفوق الفوائد المنظورة للتسجيل. وثانيا، يتطلب الأخذ بالتوصيات أن تؤخذ في الاعتبار عند جمع البيانات ونشرها الجوانب المتعلقة بنوع الجنس والسن ومسائل حساسة أخرى. ويحتاج الأمر بصفة خاصة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتسجيل الأطفال البنات في المجتمعات التي يكون فيها تمييز بالنسبة لمركز كلٍ من الجنسين.

فصل المقدمة

٧ - تعرض المقدمة المنظور التاريخي، كما أنها تُقدم خلفية المبادئ والتوصيات. وقد اقترح فريق الخبراء أن تعاد صياغة فصل المقدمة في ضوء المناقشات المتعلقة بالفصول الموضوعية، وخاصة المناقشات المتعلقة بالمقترحات التي لها صلة بتعديل هيكل الوثيقة.

٨ - واتُفق على أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند إعادة الصياغة المتلقون المستهدَفون الذين سيستخدمون المبادئ والتوصيات. وسوف يكون المستخدمون الرئيسيون هم الأشخاص المسؤولون عن اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد، المالية والبشرية، لنُظم الإحصاءات الحيوية والتسجيل المدني. وسوف يكون أولئك الأشخاص بحاجة إلى الاشتراك في مناقشات منطقية بشأن أهمية هذه النُظم وقيمة المعلومات التي يتم جمعها من أجل مجموعة كبيرة من الأغراض. ومن بين المستخدمين الرئيسيين الآخرين للوثيقة الأشخاص المكلفون بإنشاء نُظم الإحصاءات الحيوية والتسجيل المدني وتنفيذها وتحسينها. واقترح فريق الخبراء إضافة فرع يتعلق بالأهداف الاستراتيجية.

٩ - وأعرب الفريق عن رأي مفاده أنه بالإضافة إلى المسؤولية الوطنية هناك إلتزام دولي بدعم التسجيل المدني في جميع أنحاء العالم من خلال التعاون التقني فيما بين البلدان.

١٠ - وأوصى الاجتماع بأن تُصاغ المبادئ والتوصيات بلغة محايدة بالنسبة للجنسين وبأن يُرفق بها مَسرد للمصطلحات، وبأن تُدرِج الأمانة العامة تغييرات الصياغة التفصيلية العديدة التي بُحِثت في الاجتماع. وإضافة إلى هذا فإن الفريق أوصى بأن تُنقَل التفاصيل المتعلقة بتنفيذ المبادئ والتوصيات إلى "دليل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية".

الفصل الأول - استخدامات صحائف التسجيل والإحصاءات الحيوية

١١ - أوصى الفريق بأن تعاد صياغة الفصل الأول كي يشمل طبيعة ومجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والعلاقات القائمة بينها، كما أوصى تحديدا بأن تُذكر بوضوح في بداية الفصل تعريفاتها والارتباطات القائمة بينها. وإضافة إلى هذا فإنه ينبغي أن يتضمن الفصل المناقشات التي جرت بشأن استخدامات النُظم وأهميتها. ووفقا لما اعتمده فريق الخبراء فإن نص الفصل يرد في التذييل الأول.

الفصل الثاني - نظام الإحصاءات الحيوية

١٢ - أعرب فريق الخبراء عن قلقه بالنسبة لهيكل الفصل الثاني، وخاصة بالنسبة للطريقة التي جرى بها مزج الموضوعات المتعلقة بالتسجيل المدني وحده والموضوعات المتعلقة بمصادر أخرى للبيانات، مثل عمليات المسح والتعدادات وغير ذلك. وبعد إجراء مناقشات مسهبة، تقرر أن تعاد هيكلة الفصل الثاني كي يصبح التركيز فيه منصباً على نظام يوفر إحصاءات حيوية مستمرة وحسنة التوقيت وعالية الجودة. وينبغي في الواقع أن يقدِّم الفصل توجيهات بالنسبة لجمع وتبويب الإحصاءات الحيوية التي تُنتَج من المصدر المفضل وهو نظام التسجيل المدني. غير أنه ينبغي الإقرار بأن بيانات التسجيل المدني قد تكملها بيانات من عمليات المسح والتعدادات، وبأنه في حالة عدم وجود نظام للتسجيل المدني ستكون هناك حاجة إلى الاعتماد على تلك المصادر.

١٣ - وأوصى فريق الخبراء بإعادة هيكلة الفصل الثاني من وثيقة المبادئ والتوصيات وذلك على النحو التالي:

(أ) أن يُنقل تعريف النظام ومصادر البيانات في نظام الإحصاءات الحيوية إلى الفصل الأول؛

(ب) أن يكون الفصل الثاني مقتصرا على الموضوعات التي ستُبحث بطريقة التسجيل المدني، أي قائمة الموضوعات الواردة في الفقرة ٩١؛

(ج) أن تُنقل إلى الفصل السابع الموضوعات التي لا يمكن جمعها إلا عن طريق عمليات المسح أو عن طريق مصادر أخرى، مع إضافة فقرة تشير إلى المراجع الترافقية في الفصل الثاني. وعلى هذا فإنه ينبغي أن تُنقل الفقرات ٩٢ إلى ١٠٢، التي تشمل قائمة الموضوعات، إلى الفصل السابع؛

(د) أن تـُدرج في الفصل الثاني تعريفات الموضوعات التي تـُجمـَع عن طريق التسجيل المدني، وأن تـُنقل التعريفات الأخرى إلى الفصل السابع؛

(هـ) أن يـُنقل إلى الفصل السابع الجزء ٢ من الفرع واو، الذي يصف مبادئ تبويب الإحصاءات الحيوية عندما لا يكون هناك نظام للتسجيل المدني أو عندما يكون النظام قاصرا، مع الإشارة إلى المراجع الترافقية في الفصل الثاني حسبما تدعو الحاجة.

١٤ - وأوصى فريق الخبراء بأن تقوم الأمانة العامة بمراجعة الفصلين الثاني والثالث لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى إدخال تغييرات أخرى.

١٥ - وللمحافظة على الاتساق، اتفق فريق الخبراء مع الأمانة العامة على أنه من الضروري أن تكون جميع التصنيفات والتوصيات المشار إليها في المبادئ والتوصيات متسقة بقدر الإمكان مع التوصيات الأخرى ذات الصلة التي قدمتها الأمم المتحدة.

١٦ - ولتحقيق الاتساق مع الوضع الحالي لطرائق البحوث الديموغرافية، اتـُفق على أن تجري مراجعة الفقرات التي تشير إلى الطرائق الديموغرافية، مثل الطرائق المستخدمة للتقدير غير المباشر للمعدلات الحيوية، واستكمالها إذا دعت الحاجة.

١٧ - وفيما يتعلق بمسألة تحديد قدر المعلومات التي يتعين جمعها عن طريق التسجيل المدني للأغراض الإحصائية، أكد المشاركون أن هناك حاجة إلى المحافظة على التوازن بين ما يحتاج إليه المستخدمون من معلومات والعبء الذي يتحمله النظام بإدراج الكثير من الموضوعات المتعلقة بالبيانات. فكثرة الموضوعات تلقي عبئاً ليس له داعٍ على أمناء السجل والمبلـّغين، وهو ما قد يقلل إحتمال أن تكون البيانات المقدمة كاملة ودقيقة.

١٨ - وأشير إلى أن هناك حاجة إلى إعادة ترتيب قائمة الموضوعات التي ستـُبحث بطريقة التسجيل المدني وإلى إضافة موضوعات عليها وحذف موضوعات منها. وعلى سبيل المثال فقد رُئي أن الموضوعات التي لها صلة بالعدد الإجمالي المشتق للواقعات الحيوية مثل "مجموع الولادات الحية" و "مجموع الوفيات" و "مجموع واقعات الزواج"، ليست لها ضرورة وينبغي حذفها. كذلك فإنه ينبغي أن يستعاض عن "حالة الشرعية" بالنسبة للطفل، أو الجنين في حالة الوفاة الجنينية، بالحالة الزواجية للأم.

١٩ - وأوصى فريق الخبراء بأن يوضـّح الفرق بين تعريف الوفاة الجنينية لأغراض الإحصاءات الحيوية والتعريف الضيق المستخدم في تسجيل واقعة وفاة جنينية. وذُكـِر أن هناك حاجة إلى البيانات المتعلقة بالإجهاض المستحث في سياق الصحة العامة. وهذه المسألة لا تتعلق بالتسجيل المدني.

٢٠ - ولم يتفق فريق الخبراء مع ما ورد في التقرير من أن جمع المعلومات المتعلقة بالوفاة الجنينية ينبغي أن تكون له أولوية أدنى من أولوية جمع المعلومات المتعلقة بالوقائع الحيوية الأخرى، مثل الولادات الحية والوفيات وواقعات الزواج والطلاق. وأُوصي بتعديل ما يشير إلى ذلك في الفصلين الثاني والثالث.

٢١ - ولدى إقرار الملاحظات التي أبداها ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن ما إذا كان ينبغي مواصلة اعتبار أن مسألة الشرعية تمثل مشكلة، أوصى الفريق بأن هناك حاجة إلى تغيير الصياغة وإضافة نص تفسيري يبيِّن الممارسات الوطنية المختلفة. ففي بعض البلدان يكون لعبارة "عدم الشرعية" وضع قانوني، وطُلب من الأمانة العامة أن تكفل إدراج جملة ملائمة في مسرد المصطلحات.

٢٢ - والبيانات المتعلقة بمهنة المتوفي تُستخدم على نطاق واسع في الدراسات الوبائية وفي الدراسات المتعلقة بالتوظيف. وأشار الفريق إلى أنه من المستصوب بدرجة كبيرة تحديد المهنة الأساسية للشخص بدلا من آخر مهنة كان يمارسها. وقد أُقِر بأن جمع هذه المعلومات قد يكون صعبا وقد لا يكون متسقا مع التوصيات المتعلقة بالتعدادات.

٢٣ - وتبيَّن وجود اهتمام شديد بمعدل وفيات الأمهات وأن هناك حاجة إلى مراجعة الأسئلة المتعلقة بالحمل كي تكون متسقة مع التعريف الموسَّع لمعدل وفيات الأمهات الوارد في التنقيح العاشر من وثيقة منظمة الصحة العالمية المعنونة "التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والمشاكل الصحية المتعلقة بها".

٢٤ - وأقر الاجتماع بالحاجة إلى إجراء مراجعة عامة للوثيقة لبحث العمليات التي تُجرى في النظم اليدوية وفي النُظم الآلية/المحوسبة للتسجيل المدني. وجرى التأكيد على حقيقة أن العمليات ستختلف على حسب ما إذا كان النظام هو نظام يدوي أو نظام آلي بشكل جزئي أو نظام آلي بالكامل. ومع الإقرار بمزايا وضع نظام آلي فإن الفريق أوصى بأن يُلفت انتباه البلدان إلى المصاعب والمشكلات التي تكمن في تغيير النظام اليدوي (الذي يعتمد على الأوراق) إلى نظام محوسب.

٢٥ - وأُوصي أيضا بأن تكون النصيحة المقدمة في هذا الجزء من التوصيات مقتصرة على العمليات المختلفة التي سيُضطلع بها وبأن يحيل هذا الجزء من التوصيات القارئ إلى الأدلة والكتيِّبات الملائمة التي أصدرتها الأمم المتحدة للاطِّلاع على تفاصيل الخيارات المتعلقة بكيفية تنفيذ ذلك. واتُفق على عدم الإشارة إلى برامجيات معيَّنة لأن سرعة التطور تعني أن البرامجيات التي تُذكر ربما تكون قد صدرت بعدها مجموعات برامجيات جديدة في فترة زمنية قصيرة نسبيا.

٢٦ - وأكد فريق الخبراء أهمية نشر الإحصاءات الحيوية المستمدة من التسجيل المدني على نطاق واسع. وطلب الفريق تشجيع البلدان على نشر بياناتها حتى إذا كانت محدودة الجودة أو غير كاملة لأن المعلومات المحدودة على المستويين الوطني والدولي أفضل من لا شيء بالنسبة للكثير من الأغراض. ومن الضروري

في تلك الحالات إدراج معلومات تقنية كافية وتقييم ملائم لجودة البيانات وذلك لمساعدة المستخدمين في تفسير الإحصاءات.

٢٧ - وهناك حاجة إلى أن تعكس على نحو ملائم الفروع المتعلقة بنشر البيانات إلكترونيا مدى الخيارات المتاحة، بما في ذلك شبكة "الإنترنت" والأقراص المدمجة - ذاكرة للقراءة فقط. وينبغي أن تعاد صياغة الفقرات التي تصف المنشورات السنوية والنشرات الشهرية/الفصلية لتفادي افتراض أن الناتج هو ناتج مطبوع، أي في شكل أوراق وتقارير. وينبغي كفالة السريّة عند نشر الإحصاءات الحيوية.

٢٨ - وأوصى فريق الخبراء بأن تكمّل المبادئ والتوصيات بمرفق يتضمن الخطوط العريضة للجداول الأساسية.

الفصل الثالث - نظام التسجيل المدني كمصدر للإحصاءات الحيوية

٢٩ - أوضحت الأمانة العامة أن الغرض من هذا الفصل هو تقديم التوجيه بالنسبة لإنشاء نظام التسجيل المدني وصيانته على أساس أن التسجيل المدني هو أفضل مصدر للإحصاءات الحيوية. وشددت الأمانة العامة بصفة خاصة على الحاجة إلى إدارة وتنسيق العناصر القانونية والإحصائية على نحو ملائم لتفادي ازدواج الجهود في إعداد السجلات القانونية والإحصاءات الحيوية.

٣٠ - وأوصى فريق الخبراء بإدراج عبارة تعرب تفيد بأنه يجب توفير الموارد الكافية لإنشاء نظام التسجيل المدني وتشغيله وصيانته على نحو ملائم لأنه لا يوجد بديل لنظام تسجيل مدني يمكن الاعتماد عليه.

٣١ - واتفق فريق الخبراء على أنه ينبغي أن تشدد المبادئ والتوصيات بشكل متكرر على الحاجة إلى نظم موثوق فيها للتسجيل المدني. وينبغي تأكيد هذه النقطة في مقدمة الفصل الثالث عن طريق الإشارة إلى مراجع مواد دستور منظمة الصحة العالمية التي تطلب من الدول الأعضاء الإبلاغ عن الإحصاءات الحيوية الخاصة بها.

٣٢ - ولوحظ أن الفصل يتضمن بضعة إشارات عن الجزاءات التي من المرجّح أن يكون لها أثر سلبي على تسجيل الوقائع. وأوصى الفريق بتخفيف التركيز على الجزاءات في المبادئ والتوصيات وبإضافة معلومات عن الحوافز التي تشجع التسجيل. وينبغي أن يُشار إلى الحوافز المتعلقة بأمين السجل وتلك المتعلقة بالجمهور ككل والتي لها أهمية بالنسبة لوضع نظام كامل للتسجيل.

٣٣ - واتفق فريق الخبراء مع الأمانة العامة على أن شمولية تغطية التسجيل وحُسن توقيته ودقته لها أهمية كبيرة، وبالتالي فإنه يجب أن يكون التسجيل الإجباري اشتراطا للإبلاغ عن الوقائع الحيوية التي تنطبق على السكان جميعهم.

٣٤ - وأعرب الفريق عن القلق البالغ إزاء الحاجة إلى كفالة سريَّة بيانات التسجيل المدني وخاصة بالنسبة لسبب الوفاة. وأُوصي بأن تضاف إلى المبادئ والتوصيات مناقشة بشأن أهمية تحديد سبب الوفاة لأغراض الصحة العامة. وينبغي أن يتضمن الفصل الخامس إشارة إلى أن هناك حاجة إلى برنامج للتوعية بأهمية هذه البيانات بالنسبة للأشخاص الذين يُصدِّقون على سبب الوفاة. وإضافة إلى هذا فإنه ينبغي ملاحظة أن البيانات التي تُجمَع للأغراض الإحصائية وحدها ينبغي ألا تُستخدَم لأغراض أخرى وألا تظهر في النسخ الموثَّقة من صحائف التسجيل التي تصدر للأفراد.

٣٥ - ونوقشت بشكل مستفيض المبادئ التي تهدف إلى تسهيل التسجيل الشامل، وقدم فريق الخبراء توصيات عديدة لتأكيد الإشارات المتعلقة بذلك في الفروع التي تشمل تحديد المسؤوليات والتي تتعلق بتحقيق التكامل والتنسيق في نظام التسجيل المدني. وفي معرض مناقشة اشتراك الوكالات الأخرى، اتفق فريق الخبراء على أنه من الضروري أن يشار إلى الدليل الذي يغطي هياكل تنظيمية مختلفة. كذلك فإنه ينبغي تأكيد دور الدوائر الصحية ومشاركتها في عملية التسجيل.

٣٦ - والتنسيق داخل نظام التسجيل له أهمية أساسية، كما ينبغي أن يُشار إلى استخدام الوسائط الإلكترونية لتسجيل واقعة ما وتخزين البيانات واستعادتها، ولنشر المعلومات والإرشادات ونقلها.

٣٧ - وأُوصي بأن تؤكد المبادئ والتوصيات أهمية أمناء السجل المحلي الذين يمثلون حجر الزاوية في نظام التسجيل. وذُكر أن إنشاء جمعية مهنية لأمناء السجل المدني له أهمية بالغة كي ينعكس على نحو ملائم دور أمناء السجل المدني ومركزهم، إضافة إلى إتاحة الفرص أمامهم للتطوير الوظيفي وللتعيين الدائم.

٣٨ - وأوصى فريق الخبراء بتشجيع مؤسسات مثل المستشفيات والعيادات الصحية ومؤسسات دفن الموتى على القيام بدور نشط في عملية التسجيل المدني.

٣٩ - واتُفق على أنه ينبغي أن تُشجِّع عملية التسجيل المدني تسجيل الواقعات في الوقت المناسب. وينبغي أن تشير المبادئ والتوصيات إلى أن هناك حاجة إلى النص على مهلة زمنية لتسجيل كل واقعة، ولكن دون تحديد تلك المهلة نظرا لوجود اختلافات في الحاجات الوطنية. وينبغي التأكيد على الحاجة إلى تحديد فترة سماح للإبلاغ عن الواقعات بعد المدة التي يحددها القانون للتأخر في التسجيل بسبب ظروف اضطرارية. واقترحت فترة سماح تصل إلى سنة واحدة.

٤٠ - وينبغي إعادة تسمية الفرع المتعلق بالتسجيل المتأخر لمعالجة الواقعات التي تُسجَّل بعد فترة السماح. ورأى فريق الخبراء أنه من المهم أن تُقدِّم المبادئ والتوصيات توجيها بشأن الإثبات الوثائقي الذي سيكون مطلوبا لإدراج التسجيل المتأخر في الملف. وينبغي ملاحظة أنه قد يكون من الملائم فرض رسم على وضع التسجيلات المتأخرة في الملفات.

٤١ - ورأى فريق الخبراء أن الفروع التي تغطي طرائق إعداد صحائف التسجيل وتخزينها وحفظها تتضمن تفصيلات زائدة وينبغي أن تعاد صياغتها مع الإشارة إلى الدليل الذي يتضمن بالفعل توجيهات بشأن الطرائق المختلفة. وينبغي أن تؤكد الصيغة المنقَّحة أنه أياً كان النظام الذي يتبعه بلد ما فإنه يجب أن يتيح النظام على نحو ملائم إمكانية تخزين البيانات في الأجل الطويل وحفظها واسترجاعها وتوفير احتياطي لها وأمنها.

٤٢ - وجرت مناقشات مستفيضة بشأن المعلومات التي ينبغي الحصول عليها بالنسبة للأب في صحيفة تسجيل الولادات الحية. وأُوصي بإضافة عبارة تبيِّن أن إدراج خصائص الأب سيعتمد على الممارسات المتبعة في كل بلد.

٤٣ - واتفق فريق الخبراء على أنه من الضروري أن تغطي المبادئ والتوصيات تبادل المعلومات المتعلقة بالواقعات الحيوية مع الوكالات الأخرى للأغراض الإدارية من أجل تنقية ملفات مثل سجلات الناخبين وتراخيص قيادة السيارات برفع بيانات الأشخاص الذين تُوفوا.

٤٤ - وأوصى فريق الخبراء باتخاذ إجراءات الحماية اللازمة لضمان السريَّة وذلك في الحالات التي تُستخدم فيها أرقام شخصية. وعلى الرغم من وجود حاجة إلى ضمانات فإن نظام الأرقام هذا له فوائد عديدة حسبما هو موضح في الدليل المتعلق بالسريَّة.

٤٥ - وأشار فريق الخبراء إلى أن ربط صحائف تسجيل الواقعات الحيوية، مثل الولادة والوفاة، بعضها ببعض له أهمية بالنسبة للتحليل الإحصائي والدراسات الوبائية وكوسيلة لمنع الغش. ولضمان السريَّة عند ربط صحائف التسجيل بعضها ببعض، ينبغي أن يكون نشر البيانات التي تُجمَع للأغراض الإحصائية بطريقة لا تؤدي إلى تحديد هوية أي فرد. وربط صحائف تسجيل الوقائع الحيوية بسجلات التعدادات لا يمكن أن يقوم به إلا موظفو التعداد.

٤٦ - وبعد إجراء مناقشات بشأن حوسبة صحائف التسجيل المدني، اتُفق على أنه من الضروري ألا يُشار إلى ما يوحي بأن أسلوب التجهيز المركزي هو أسلوب مفضل. وينبغي أن يعكس النظام حاجة كل بلد وهيكله، غير أنه ينبغي أن تُقدَّم إلى البلد ككل توجيهات محددة بشأن التسجيل والتجهيز وذلك لكفالة الاتساق.

٤٧ - ولدى تجهيز بيانات التسجيل، من الضروري ألا تكون البيانات التي يتم جمعها لأغراض قانونية بيانات مبتسرة. فالبنود التي تُجمَع للاستخدامات الإحصائية وحدها يمكن إسقاطها في حالة عدم وجود رد شريطة أن تكون نسبة القيم المسقَطة منخفضة نسبيا.

الفصل الرابع - تقييم جودة واكتمال نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

٤٨ - أعرب فريق الخبراء عن الرأي الذي مفاده أنه ينبغي زيادة التأكيد في هذا الفصل على الطرائق غير المباشرة لتقييم الجودة والاكتمال مع استخدام الطرائق المباشرة كطرائق مكمِّلة. وينبغي أن يعرض الفصل المبادئ التي يتعين استخدامها مع الإشارة إلى الدليل الملائم الذي أصدرته الأمم المتحدة للاطلاع على التفاصيل.

٤٩ - وأوصى فريق الخبراء بإضافة مبدأ ينص على أنه ينبغي أن يضع كل بلد برنامجا جارياً لمراقبة الجودة بالنسبة لنظامي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على حدٍ سواء مع توفير الموارد اللازمة لذلك البرنامج.

٥٠ - وطلب فريق الخبراء أن تعتَبر بعض الطرائق الموصوفة، مثل مقارنات النسب بين الجنسين ومقارنات المعدلات بمجموعات سكانية أخرى، كمؤشر تقريبي لمشكلات يمكن أن تنشأ فيما يتعلق بالجودة. وعلى هذا فإنه ينبغي ألا تُستخدَم تلك الطرق إلا كمؤشرات لمدى الحاجة إلى إجراء المزيد من البحث أو التقييم.

٥١ - واتُفق على أنه ينبغي أن تؤكد المبادئ والتوصيات على أنه توجد مجموعة من الأساليب التي يمكن استخدامها لتقييم جودة بيانات التسجيل. وهناك حاجة إلى تقديم شرح للمسائل الكمِّيَّة والنوعية المستخدمة في تقييم مدى اكتمال التسجيل المدني.

٥٢ - وأيَّد فريق الخبراء رأي الأمانة العامة بأنه من الممكن أن تكون تكلفة التقييم المباشر مرتفعة. غير أن التقييم المباشر يستحق تلك التكلفة.

الفصل الخامس - الاستراتيجيات الموصى بها لتحسين نُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

٥٣ - أيَّد فريق الخبراء إدراج شرح لاستخدام التدريب والتوعية العامة من أجل تحسين نُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وإضافة إلى هذا فإن هناك حاجة إلى تأكيد المبدأ القائل بأن التدريب هو عملية مستمرة وليس نشاطاً مخصصا.

٥٤ - وأيَّد فريق الخبراء بشدة استخدام حلقات العمل الدولية لتشجيع إدخال تحسينات على نُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ولتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. واقترح الفريق أن تـُدرَج عبارة بشأن الحاجة إلى أن يقوم المجتمع الدولي بدور نشط في تعزيز برامج التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

٥٥ - وينبغي أن تكون هناك إشارة إلى ضرورة إبلاغ الأفراد الطبيين بمسؤولياتهم القانونية فيما يتعلق بالتسجيل المدني.

٥٦ - وينبغي أن تتضمن المبادئ والتوصيات إشارة إلى أن هناك حاجة لتوعية الجماعات المستهدفة المختلفة بشأن نـُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وعلى سبيل المثال فإن هناك حاجة إلى بذل جهود لتوعية واضعي السياسات وكبار الموظفين الحكوميين بقيمة نـُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وبأهمية تلك النـُظم وذلك من أجل كسب التأييد لهذه النـُظم. ويجب أن تشمل جهود التوعية العامة مديري كليات الطب والصحة العامة وهيئات التدريس فيها.

٥٧ - وكان من رأي فريق الخبراء أنه من الضروري إدراج ملاحظة تحذيرية بشأن المشاريع التجريبية. فعند وضع مشروع تجريبي ينبغي توقـُّع أنه من الممكن توسيع نطاق العملية التي يجري اختبارها كي تشمل البلد بكامله، وبالتالي فإن هناك حاجة إلى تفادي الإفراط في الطموح.

الفصل السادس - العلاقة بين السجل السكاني ونظام التسجيل المدني

٥٨ - اقترح فريق الخبراء تضمين هذا الفصل في الفصل الثالث باعتباره الفرع زاي وذلك لأن هذا الفصل يشير أساسا إلى الارتباطات القائمة مع السجل المدني. ولذلك فإن الفريق طلب أن يـُحذَف الفرع جيم الذي يبحث الإرتباطات القائمة بين السجل السكاني والنظم الإدارية الأخرى. وبالإضافة إلى هذا فإن الفريق قد أعرب عن رغبته في ضمان أن تكون المراجع المشار إليها متـَّفقة مع الظروف القائمة وأن تقوم الأمانة العامة باستكمال بعض الفروع.

٥٩ - وعلى الرغم من أن السجل السكاني يعتبر مفيدا فإن هناك حاجة إلى تنبيه البلدان إلى عدم القيام بإعداد برنامج لسجل سكاني إلا إذا كان التمويل الكافي متوفرا لأجل طويل.

الفصل السابع - مصادر أخرى لبيانات تقدير الإحصاءات الحيوية

٦٠ - على الرغم من أن الفصل السابع لم يرد في المشروع الأصلي فإن الأمانة العامة قدمت موجزا له وأوضحت أن هذه المادة قد أدرجت في المنشور لأول مرة. وبعد مناقشات مستفيضة، أوصى فريق الخبراء بأن يشار إلى مراجع خلاف نـُظم التسجيل المدني، غير أنه ينبغي أن يـُختصر الفصل وأن تعاد هيكلته.

وينبغي أن يتناول الفصل الدور التكميلي لمصادر البيانات الأخرى بالنسبة لتقدير المعدلات الحيوية، كما ينبغي الإقرار بأن تلك المصادر توفر بديلا مؤقتا عندما تكون نُظم التسجيل المدني غير مكتملة أو يجري تطويرها. غير أنه ينبغي التأكيد على أن المصادر الأخرى ليست مناسبة في الأجل الطويل لأن تكون بديلة لنظام التسجيل المدني كمصدر للإحصاءات الحيوية.

٦١ - واقتُرح أيضا ما يلي:

(أ) أن يتحول تركيز الفصل من مناقشة أساليب تقدير المعدلات الحيوية من التعدادات وعمليات المسح إلى زيادة الوعي بوجود أساليب ديموغرافية لسد الثغرات، وخاصة في الحالات التي لا تكون نُظم التسجيل المدني قد طُوِّرت فيها تماما؛

(ب) أن تُناقَش باختصار المزايا وأوجه القصور بالنسبة للأساليب غير المباشرة بعبارات عامة مع الإشارة إلى مراجع ترافقية بالنسبة للمواد ذات الصلة، مثل الدليل العاشر (Manual X) والمنشورات المتداولة الأخرى؛

(ج) أن تُنقل الموضوعات المتعلقة تحديدا بالإحصاءات وعمليات المسح من الفصل الثاني إلى هذا الفصل.

٦٢ - واقترح فريق الخبراء أن تقوم الأمانة العامة بمراجعة الفصل لإدراج النقاط التي أثيرت في المناقشة. ويتضمن التذييل الثاني مشروع الفصل السابع.

الفصل الثامن - دور المعاينة في تجهيز البيانات من أجل إعداد الإحصاءات الحيوية

٦٣ - بعد المناقشة، أوصى الاجتماع بأن يُدمَج هذا الفصل في الفرع واو من الفصل الثاني. وأُشير إلى أنه من المفضل أن تكون التبويبات النهائية شاملة لجميع صحائف التسجيل وليس لعيِّنة لأن تكنولوجيا المعلومات تجعل من الممكن الآن إنتاج جداول لملفات بيانات كبيرة للغاية. ومن الممكن استخدام أساليب المعاينة لوضع جداول أولية أو لاستكمال بعض بنود البيانات في الحالات التي يكون الترميز اليدوي مطلوبا فيها.

التذييل الأول

الفصل الأول

أهمية نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية
(مشروع مـُنقـَّح)

ألف - تعريف نظام الإحصاءات الحيوية ومصادر البيانات

١ - يـُعرَّف نظام الإحصاءات الحيوية بأنه العملية الكاملة التي تشمل جمع المعلومات المتعلقة بتكرر حدوث واقعات حيوية محددة ومعرَّفة، وكذلك الخصائص ذات الصلة للواقعات نفسها وللشخص المعني أو الأشخاص المعنيين، وتبويب وتحليل وتقييم وعرض ونشر هذه البيانات في شكل إحصائي. والواقعات الحيوية التي تحظى بالاهتمام هي: الولادات، وحالات التبنّي، وإضفاء الشرعية، والاعتراف بالشرعية، والوفيات والوفيات الجنينية، وواقعات الزواج والطلاق، والانفصال، وإبطال الزواج.

٢ - والركيزة التي يستند إليها نظام الإحصاءات الحيوية هو التسجيل المدني الذي يشمل الجمع المستمر للمعلومات المتعلقة بجميع الواقعات الحيوية ذات الصلة التي تحدث داخل حدود بلد ما. ولحساب معدلات الواقعات الحيوية، تـُكمـَّل بيانات التسجيل المدني عادة بمعلومات التعدادات التي تكون لها أيضا تغطية وطنية. غير أنه عندما تكون بيانات التسجيل المدني غير متوفرة أو غير كاملة فإن البلدان تلجأ إلى مصادر بيانات خلاف التسجيل المدني لتقدير الإحصاءات الحيوية اللازمة. واستخدام مصادر بيانات تكميلية يهدف أيضا إلى إثراء بيانات التسجيل المدني أو تقييمها أو إلى جمع معلومات عن العمليات الديموغرافية أو الوبائية بطريقة تثري المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال التسجيل المدني.

٣ - والمصادر الإضافية التي تستخدم لإنتاج الإحصاءات الحيوية تشمل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، ونـُظم التسجيل بالعيـّنة، وأسئلة معيـّنة تضاف إلى التعدادات السكانية. وعلى الرغم من أن استخدام مصادر البيانات هذه، إضافة إلى تطبيق أساليب مباشرة لوضع التقديرات الديموغرافية، قد نجح بدرجة معقولة في بعض البلدان في توفير بعض المؤشرات الإحصائية اللازمة لأغراض التخطيط فإن هناك العديد من الأمثلة التي لا يوجد فيها بديل لتوفـُّر المعلومات المستمرة المتعلقة بالواقعات الحيوية التي يتم الحصول عليها من التسجيل المدني. ولذلك فإن هذا المجلد يركـِّز أساسا على المبادئ والتوصيات التي لها صلة بتحسين التسجيل المدني والبيانات المشتقة منه. وقد أتيحت الإمكانية، حسبما يكون ملائما، لاستخدام مصادر أخرى لبيانات تكميلية أو بديلة. وبصفة خاصة فإن الفصول الثاني إلى السادس تقتصر على التسجيل المدني، في حين أن الفصل السابع مخصص لمصادر أخرى للإحصاءات الحيوية.

باء - أهمية التسجيل المدني

٤ - بالنظر إلى أن التسجيل المدني هو العملية المستمرة والدائمة والإلزامية لتسجيل حدوث الواقعات الحيوية وخصائص تلك الواقعات حسبما حددته المراسيم واللوائح وفقا للاشتراطات القانونية لبلد ما فإنه يمثل المصدر المثالي الذي يمكن أن تُستمد منه الإحصاءات الحيوية . ولهذا فإن التسجيل المدني له غرضان، أحدهما إداري وقانوني والآخر إحصائي وديموغرافي ووبائي. والغرضان يعزز كل منهما الآخر بعدد من الطرائق، غير أنه من المهم التمييز بينهما لدى مناقشة استخدامات التسجيل المدني وتشغيل نظامه.

٥ - وبالنسبة للفرد، توفر صحائف التسجيل المدني للولادات وثيقة قانونية أساسية للهوية وللمركز المدني، مثل الإسم والأجداد والأصل العائلي والعمر والجنس والجنسية (المواطنة)، وهي وثيقة تعتمد عليها مجموعة كبيرة من الحقوق المدنية والأنشطة للفرد والأسرة، بما في ذلك أحقية الاستفادة من البرامج الاجتماعية (مثل استحقاق بدلات الأسرة، والمزايا الضريبية، والخدمات التعليمية، وبرامج رعاية الأطفال وحمايتهم، والحقوق المتعلقة بمزايا التأمين وملكية العقارات والإرث). وصحائف تسجيل الوفيات توفر دليلا قانونيا لحقيقة الوفاة وظروفها ولخصائص المتوفي الديموغرافية لأغراض الإرث ومطالبات التأمين واستحقاقات الوفاة الأخرى، ولإظهار حق الزوجة التي توفي زوجها أو الزوج الذي توفيت زوجته في الزواج من جديد، ولتأيد المطالبات المتعلقة بالاستحقاقات الأخرى التي ترتبط بوفاة أحد الأفراد. وصحائف تسجيل واقعات الزواج والطلاق توفر مستندات تثبت المركز المدني للأفراد، وخاصة بالنسبة للنساء، لأغراض منها الحصول على النفقة، والمطالبة بامتيازات ضريبية، وتوفير وتخصيص المسكن أو الاستحقاقات الأخرى المتصلة بالحالة الزواجية أو الأسرية لزوجين، وتغيير الجنسية على أساس الزواج. وبالإضافة إلى هذا فإن صحائف تسجيل الطلاق أو غيره من حالات فك رابطة الزواج لها أهمية بالنسبة لإثبات حق الفرد في الزواج من جديد ولإعفائه من الإلتزامات المالية والإلتزامات الأخرى المستحقة للطرف الأخر.

٦ - وهناك أيضا عدد من الإهتمامات الإجتماعية التي لها صلة باستخدام صحائف تسجيل الوقائع الحيوية. وفي حين أن اهتمامات المجتمع تتداخل، بصفة عامة، مع استخدامات الأفراد لصحائف تسجيل الوقائع الحيوية فإن تلك الاهتمامات لها ارتباط أيضا بمفاهيم اجتماعية أوسع نطاقا، وهي مفاهيم تتعلق بحقوق الإنسان والحماية بالنسبة للطفل والمرأة والأسرة.

٧ - وقيمة صحائف تسجيل واقعات الولادة الحية والزواج والطلاق فيما يتعلق بالحماية اعتمدتها الأمم المتحدة رسميا في عدد من الإجراءات. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان (قرار الجمعية العامة ٢١٧ أ (د-٣))، الذي اعتمد في عام ١٩٤٨، أعلن في المادة ١٥ أنه : (أ) لكل فرد حق التمتع بجنسية ما، و (ب) لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها. والحق الأساسي في التمتع بجنسية ما حسبما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو الحق الذي يعتمد على تسجيل ميلاد الفرد تسجيلاً قانونياً، تعزز باعتماد إعلان حقوق الطفل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ (قرار الجمعية العامة ١٣٨٦ (د - ١٤)) الذي أكد في المبدأ الثالث أنه "يتمتع الطفل منذ مولده بحق في الإسم والجنسية". وينص العهد الدولي

الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة ٢٤ على أنه "يُسجَّل كل طفل فور ولادته ويكون له إسم "(قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق). وبالإضافة إلى الوثيقة المتعلقة بالإسم والجنسية فإن الوثيقة المكتوبة التي تحدد تاريخ الميلاد، وبالتالي العمر، توفر مصدرا يتصف بدرجة كبيرة من الدقة لمجموعة كبيرة من البيانات التي لها صلة بالعمر والتي توجد حاجة إليها للأغراض الإدارية، وكذلك للاستخدامات الإحصائية المستمدة من مصادر مثل التعدادات أو عمليات المسح السكاني.

٨ - وحثت الجمعية العامة في قرارها ٨٤٣ (د - ٩) في وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٥٤ على إنشاء سجل مدني، أو سجل آخر، تسجل فيه جميع واقعات الزواج والطلاق. وبالإضافة إلى هذا فإن المادة ٣ من الاتفاقية المتعلقة بالموافقة على الزواج والعمر الأدني للزواج وتسجيل الزواج (قرار الجمعية العامة ١٧٦٣ ألف (د - ١٧)، المرفق ٩) التي اعتُمدت وفُتح باب التوقيع عليها في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢) تنص على أنه "تقوم السلطة المختصة بتسجيل جميع عقود الزواج في سجل رسمي مناسب". وفي عام ١٩٦٥، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٠١٨ (د - ٢٠)، المبدأ الثالث، توصية تتعلق بالموضوع نفسه. والأحكام الموضوعية للمبادئ والتوصيات تماثل بدرجة كبيرة الأحكام الموضوعية للاتفاقية وذلك على الرغم من أن الاتفاقية أكثر تحديداً بالنسبة لآلية التنفيذ من حيث أنها توصي بأن تقدم الدول الأعضاء التوصية إلى السلطات الوطنية المختصة كي تسن تشريعاً بشأنها في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥. وقد اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٠٦٨ واو (د - ٣٩) الذي اتُخذ في ١٦ تموز/يوليه ١٩٦٥ سجل واقعات الطلاق.

٩ - وصحائف تسجيل واقعات الزواج تُستخدم إداريا كدليل على إقامة رابطة أسرية، وقد تكون مطلوبة لبدء برامج استحقاقات الأسر التي لها صلة بالصحة والإسكان وغير ذلك. وتُستخدم صحائف تسجيل واقعات الزواج أيضا في تنقية الملفات الإدارية المتعلقة بالبرامج التي تعتمد على الحالة الزواجية للعزاب وبتسديد النفقة وغير ذلك. وتُستخدم صحائف تسجيل واقعات الطلاق لأغراض إدارية مماثلة.

١٠ - وتُستخدم صحائف تسجيل الوفيات لإصدار التصريح القانوني بالدفن أو بالتصرف على نحو آخر في جثث المتوفين. ومن الممكن أيضا أن توفّر صحائف تسجيل الوفيات معلومات مهمة تتعلق بالأوبئة وأن تشير إلى ضرورة اتخاذ تدابير سيطرة وقائية . كذلك فإن صحائف تسجيل الوفيات تكون مطلوبة أيضا لتنقية عدد من الملفات الإدارية، مثل سجلات الحالات المرضية، والسجلات السكانية، وملفات الضمان الاجتماعي، وملفات الخدمة العسكرية، وملفات القوائم الانتخابية، وسجلات الضرائب.

١١ - والتسجيل المدني له أهمية أيضا في مجالات اهتمام اجتماعية أخرى، وخاصة بالنسبة لإقامة، وإدامة، الأسر كوحدات للمجتمع. فتسجيل واقعات الميلاد والزواج والطلاق، مثلا، يوفّر دليلا ملموسا للإقرار الرسمي بعملية تكوين الأسرة. وقد يوفّر معلومات هامة عن تطور تلك العملية مع مرور الوقت.

١٢ - وصحائف تسجيل الواقعات الحيوية اكتسبت أهمية إضافية بسبب زيادة حراك السكان. وبالنسبة للشخص المهاجر أصبح من الضروري له أن يحصل على وثائق تثبت مركزه المدني وجنسيته. ولتسهيل عملية تحديد الهوية، ينبغي أن تكون تلك الوثائق متفقة مع المعايير المقبولة دوليا. وهذا هو واحد من الأسباب الأخرى التي تدعو إلى إجراء عمليات ملائمة في كل بلد لتسجيل الواقعات الحيوية أولاً بأول ولتوفير إجراءات مقبولة لتقديم وثائق يعوَّل عليها في الحالات التي لم يتم فيها التسجيل في الوقت المناسب.

١٣ - وأخيرا فإن الطرائق المختلفة لاستخدام صحائف تسجيل الواقعات الحيوية في إجراء البحوث العلمية يمكن أيضا أن تحقق فوائد اجتماعية. فمن الممكن أن تكون تلك الصحائف هي نقطة البداية في أنواع معيَّنة من الدراسات الطولية الاستشرافية والاسترجاعية، مثل متابعة أفواج الأطفال لتحديد آثار نظام التغذية والبيئة والظروف الاجتماعية الاقتصادية والتركيب الوراثي على النمو والحالة الصحية واحتياجات كبار السن، أو لمتابعة حالات الوفاة لتحديد العلاقة بين التعرض للمخاطر البيئية أو لممارسات أنماط الحياة غير الصحية على أسباب الوفاة.

جيم - استخدامات الإحصاءات الحيوية وخاصة إذا كانت مشتقة من التسجيل المدني

١٤ - تُعد الإحصاءات الحيوية مدخلا أساسيا لتخطيط التنمية البشرية. ومعرفة عدد سكان بلد ما وخصائصهم في توقيت مناسب هو شرط أساسي للتنمية الاجتماعية الاقتصادية. ولأن عدد السكان يزيد بإضافة المواليد ويقل بطرح الوفيات فإن المعلومات المتعلقة بعدد الولادات والوفيات التي تحدث في مجموعة من السكان لها أهمية أساسية بالنسبة لتقدير الزيادة الطبيعية التي تحدث في تلك المجموعة، وكذلك التغيير السنوي في عدد السكان وتركيبتهم. والمعلومات المتعلقة بعدد الولادات التي تحدث على مدى فترة زمنية معيَّنة والمصنَّفة على حسب الخصائص المختلفة للنساء اللواتي هن في سن الإنجاب تشكل الأساس في تحليل ديناميات الإنجاب. والمعلومات المتعلقة بالوفيات والمصنَّفة على حسب الخصائص المختلفة للأشخاص المتوفين، وخاصة السن ونوع الجنس، ضرورية لحساب جداول الحياة وتقدير احتمالات الوفاة في أعمار مختلفة. وتقديرات معدلات الخصوبة والوفيات المشتقة على هذا النحو ضرورية بالنسبة لمجموعة من الأغراض التي تشمل فَهم ديناميات الزيادة في عدد السكان المعنيين، وتقييم الجوانب البشرية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية، وقياس احتمالات الوفاة لأغراض التأمين والضمان الاجتماعي، واشتقاق افتراضات مقبولة لحساب الإسقاطات السكانية.

١٥ - والإحصاءات الحيوية المستمدة من التسجيل المدني هي مصدر المعلومات الوحيد الذي يمثل البلد بكامله بالنسبة لتصنيف الوفيات على حسب سبب الوفاة. وهذه المعلومات لها قيمة كبيرة بالنسبة لتقييم ورصد الحالة الصحية للسكان ولتخطيط التدخلات الصحية الملائمة. وتسجيل الوفيات على حسب سبب الوفاة خلال المدد المحددة يمكن أن يوفر فكرة أولية عن اتجاهات انتشار الأمراض بما يساعد على تصميم استراتيجيات الوقاية أو التدخل. وفي حين جرى إيجاد مصادر بديلة للمعلومات لقياس الخصوبة

وتحليل محدّداتها فإنه لم يتم حتى الآن إيجاد بديل ملائم لبيانات التسجيل المدني فيما يتعلق بالقياس المباشر لمعدلات وفيات البالغين وتحديد أسباب الوفاة وعلاقة تلك الأسباب بخصائص الأشخاص المتوفين.

١٦ - وينبغي التأكيد على أن الإحصاءات الحيوية التي ينتجها التسجيل المدني هي المصدر الوحيد الذي يوفر الأساس لمجموعة متنوعة من الدراسات الوبائية المتعمّقة التي تشمل تقدير احتمالات الوفاة المبكرة على حسب نوع الجنس والعمر، وتقدير الاحتمالات النسبية للوفاة فيما بين المجموعات السكانية الفرعية المختلفة، وتحليل اتجاهات احتمالات الوفاة نتيجة لأسباب معيّنة.

١٧ - والإحصاءات الحيوية تشمل أيضا بيانات عن حدوث واقعات الزواج والطلاق وعن إبطال الزواج والتفريق القضائي. والبيانات المتعلقة بتلك الموضوعات تسمح بتحليل معدلات الزواج، كما أنها تسمح بدراسة تكوين الأسرة عند ربطها بالمعلومات المتعلقة بالخصوبة. وبسبب وجود اختلافات ثقافية في درجة إضفاء الطابع الرسمي على الزواج واختلاف الأساليب المقبولة قانونا لعقد اتفاقات الزواج فإن الإحصاءات التي تشير إلى هذا الجانب من الديناميات السكانية لا تكون في كثير من الأحيان قابلة للمقارنة بالفعل فيما بين البلدان. وبصفة خاصة فإن الارتباطات التي تتم بالتراضي نادرا ما تنعكس في بيانات التسجيل المدني. ومع هذا فإن المعلومات التي يوفرها التسجيل المدني عن واقعات الزواج التعاقدي وعن واقعات فك رابطة الزواج بموافقة رسمية، بأي شكل، لها فائدة في إتاحة إجراء تقييم لما قد يكون لهذه الأجزاء من عملية تكوين الأسرة من أثر اجتماعي على السكان.

١٨ - والأمهات غير المتزوجات يشكلن هن وأطفالهن مجموعة ضعيفة على نحو خاص في غالبية جماعات السكان. وتوفير الخدمات الملائمة التي قد تكون تلك المجموعة بحاجة إليها قد تتطلب معلومات كافية عن عدد أفرادها وعن التغييرات التي تحدث في إتجاهاتها مع مرور الوقت، وهي معلومات يمكن أن توفرها الإحصاءات الحيوية. وهناك مسألة لها صلة بهذا الجانب وهي مسألة تقييم معدلات حدوث ولادات خارج نطاق الزواج.

١٩ - وعندما تكون بيانات التسجيل المدني المتعلقة بالولادات والوفيات وواقعات الزواج كافية فإن تلك البيانات توفر ثروة من المعلومات التي تستخدم في تحليل الجوانب المختلفة للديناميات السكانية ولما بينها من ارتباطات. غير أنه حتى عندما تكون البيانات المتعلقة بموضوع معيّن غير كافية فإن انتظام العمليات الديموغرافية، مع توفر مصادر أخرى للمعلومات، يوفر في كثير من الأحيان وسيلة لتعديل أو تصويب أوجه القصور في البيانات المستمدة من التسجيل المدني[أ]. وبالتالي فإنه من الضروري الانتظار

(أ) انظر United Nations, Manual X: Indirect Techniques of Demographic Estimations,Population Studies, No.81 (United Nations publication, Sales No. 83.XIII.2).

إلى أن يصبح نظام التسجيل المدني قادرا على إنتاج بيانات سليمة. ووجود معلومات غير كاملة أو غير سليمة يكون عادة أفضل من عدم وجود معلومات بالمرَّة.

٢٠ - ووجود بيانات للتسجيل المدني تكفي لتحقيق تغطية جيدة على المستوى الوطني يمكن أيضا أن يسمح بتقدير الاختلافات الموجودة على المستوى الإقليمي بما يوفر معلومات قيِّمة بالنسبة للتخطيط الإقليمي ولتخصيص الموارد على نحو ملائم في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي على المستوى الإداري الملائم. ومما له أهمية خاصة من هذه الناحية أن يكون من الممكن إجراء تحليلات منفصلة للديناميات السكانية للمناطق الريفية والحضرية أو لمناطق معيَّنة داخل بلد ما تكون مختلفة بشكل ملحوظ فيما بينها وتكون هناك حاجة إلى أخذ تلك الاختلافات في الاعتبار لدى تخطيط مجموعة كبيرة من الخدمات. ولن يمكن الاستفادة من هذه الإمكانية إلا إذا أُجري تبويب ملائم للإحصاءات الحيوية المصنَّفة على حسب محل الإقامة المعتاد.

٢١ - وبيانات التسجيل المدني تسمح أيضا بربط حدوث الواقعات الحيوية بمجموعة من الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للأشخاص الذين تتعلق بهم تلك الواقعات. وتلك الخصائص تُسجَّل بصفة عامة كجزء من عملية التسجيل ويمكن توفيرها في شكل إحصائي من أجل إجراء المزيد من البحوث، مثل تحليل الاختلافات في معدلات الوفيات على حسب نوع الجنس أو المهنة أو التعليم أو الأصل العرقي للشخص المتوفي.

٢٢ - وإجمالا فإن الإحصاءات الحيوية هي جزء أساسي في القيام على نحو ملائم بالتعبير عن الديناميات السكانية بالأرقام ولتحليل تلك الديناميات، كما أنها تمثِّل واحدا من أهم نظم البيانات الأساسية للبحوث الوبائية عندما تكون مشتقة من نظام للتسجيل المدني. والإحصاءات الحيوية توفر أيضا الأساس لدراسة الجوانب الاجتماعية الاقتصادية المختلفة للخصوبة والوفيات والزواج وعملية تكوين الأسرة. وتُستخدَم الإحصاءات الحيوية في مجموعة كبيرة من التخصصات (الديموغرافيا، والجغرافيا، وعلم الاجتماع، والعلوم الاكتوارية، وعلم الوبائيات، والتخطيط الصحي، والتخطيط الإقليمي، وتحليل السوق، وغير ذلك) ولأغراض عديدة يرتبط أهمها على نحو وثيق بتخطيط وتنفيذ برامج التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية الهامة. وكمنتَج ثانوي للتسجيل المدني ولتسجيل الواقعات الحيوية التي يتعين قانونا على المواطنين أو المقيمين أن يلتزموا بهما فإن الإحصاءات الحيوية لها قيمة أكبر كأداة للتخطيط وذلك بالنظر إلى شموليتها واستمراريتها مع مرور الوقت. ومن المأمول أن تُسهِم "المبادئ والتوصيات" في تحسين مصادر الإحصاءات الحيوية الموجودة بالفعل وأن تُشجِع البلدان التي لم تتخذ بعد خطوات لإنشاء نظام لجمع البيانات على أن تفعل ذلك لإتاحة إنتاج أفضل الإحصاءات الحيوية الممكنة بشكل مستمر.

التذييل الثاني

الفصل السابع

مصادر أخرى للبيانات اللازمة لتقدير الإحصاءات الحيوية
(مشروع أولي)

١ - لا يوجد بديل لنظام للإحصاءات الحيوية حسن التصميم والصيانة كمصدر لبيانات الواقعات الحيوية. وفي حالة عدم وجود نظام للتسجيل المدني، أو إذا كان النظام به أوجه قصور أو لا يمكن الاعتماد عليه بدرجة كافية، فإن المصادر الرئيسية للبيانات المستخدمة لتقدير الإحصاءات الحيوية ومعدلاتها تشمل التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ونُظم التسجيل بالعيِّنة. ومصادر البيانات هذه مفيدة في توفير تقديرات مستقلة للمعدلات الحيوية التي يمكن استخدامها لتقييم شمولية الإحصاءات الحيوية التي يوفرها نظام للتسجيل المدني يمكن الاعتماد عليه وحَسن الصيانة أو كمصادر تكميلية للمعلومات.

٢ - ومما يجب تأكيده أنه على الرغم من أن هذه المصادر توفر تقديرات للمستويات الجارية للخصوبة والوفيات والوفيات الجنينية وواقعات الزواج والطلاق فإنها ليست بديلا لتسجيل الواقعات الحيوية لأنها لا يمكن أن توفر تفاصيل مثل تقديرات الوفيات على حسب سبب الوفاة أو معلومات وبائية أخرى أو إحصاءات حيوية سنوية. وبعبارة أخرى فإن وجود نظام شامل وحَسن الصيانة لتسجيل الواقعات الحيوية يظل أفضل مصدر وحيد للمعلومات المتعلقة بالواقعات الحيوية للأغراض الإدارية والديموغرافية والوبائية.

٣ - وهذا الفصل مُقسَّم إلى فرعين. وتُنَاقَش المصادر المختلفة للبيانات الديموغرافية في الفرع ألف. ويلي هذا في الفرع باء وصف للمعلميات الديموغرافية التي يمكن تقديرها باستخدام موضوعات محددة من هذه المصادر، إضافة إلى أساليب ديموغرافية مختلفة مباشرة وغير مباشرة.

ألف - مصادر الإحصاءات الحيوية ومعدلاتها

٤ - لكل مصدر من مصادر تقديرات الواقعات الحيوية الثلاثة مزايا وأوجه قصور، وينبغي أن يضع المستخدمون تلك المصادر في اعتبارهم عند استخدام هذه البيانات لتقدير المعدلات الحيوية. وينبغي الإقرار بأن الطرائق المستخدمة لتقدير المعدلات الحيوية من هذه المصادر تستند إلى افتراضات وتقريبات للعلاقات الديموغرافية القائمة بين الخصائص المختلفة لمجموعة السكان، وعلى هذا فإنه ينبغي توخي الحرص لدى استخدام تلك الطرائق وخاصة عند تحليل تغيُّر الاتجاهات مع مرور الوقت والمستويات الدقيقة.

١ - التعدادات السكانية

٥ - التعداد السكاني هو العملية الكاملة لجمع وتبويب وتقييم وتحليل ونشر، أو توزيع، البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة، في فترة زمنية محددة، بجميع الأشخاص الموجودين في بلد ما أو في جزء من البلد محدد تحديدا دقيقا. والخصائص الأساسية للتعدادات السكانية هي العد الفردي والشمولية داخل منطقة معيَّنة والتزامن وتحديد فترة التكرر. والعد الفردي لا يستبعد استخدام أساليب المعاينة للحصول على بيانات تتعلق بخصائص محددة شريطة أن يكون تصميم العيِّنة متسقا مع حجم المناطق التي ستبوَّب المعلومات المتعلقة بها ودرجة التفصيل في التبويبات الترافقية التي سيجري إعدادها. وجميع بلدان العالم تقريبا تُجري تعدادات سكانية بانتظام.

٦ - ومن الممكن أن تكون التعدادات منطوية على أخطاء لا تتعلق بالمعاينة، كما أن التعدادات تمثل آليات ضعيفة لجمع البيانات في مجالات معقَّدة تتطلب إجراء مقابلات مطوَّلة، مثل مجالات الصحة والتغذية والدخل. غير أن التعدادات لا توفر أساسا مفيدا لتقدير المعدلات الحيوية على جميع المستويات الجغرافية، وهي معدلات لا يمكن الحصول عليها من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. وبجانب تقديم حصر لعدد السكان فإن التعدادات توفر أيضا الإطار اللازم لإجراء عمليات المسح بالعيِّنة.

٢ - عمليات المسح بالعيِّنة

٧ - تُعد الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية من بين أكثر آليات جمع البيانات مرونة. ومن ناحية المبدأ فإنه من الممكن بحث أي موضوع تقريبا ومواءمة المفهوم ومستوى التفاصيل مع اشتراطات البحث. وعمليات المسح بالعيِّنة للسكان توفِّر أساسا لاستكمال معلومات التعدادات وذلك على الأقل بالنسبة للبلد ككل أو لمنطقة جغرافية واسعة. والعلاقة بين التعداد السكاني والدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية هي في الأساس علاقة تكميلية. والتعداد لا يُجرى على فترات قصيرة ولكنه مفصَّل من الناحية الجغرافية، في حين أن الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية تكون أكثر تكررا وتوفر معلومات تفصيلية عن التغييرات التي تحدث بين التعدادات في المعلميات الديموغرافية. غير أن تكاليف الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية تكون مرتفعة نسبيا، كما أن المعلومات الناتجة تكون منطوية على أنواع كثيرة من الأخطاء غير المتعلقة بالمعاينة والتي تنتج عن عملية إجراء المقابلات. والمعلومات الناتجة عن الدراسات الاستقصائية تكون منطوية على أخطاء تتعلق بالمعاينة.

٨ - وفي السنوات الأخيرة شاع استخدام عمليات المسح المتخصصة التي تتعلق بمسائل محددة مثل الخصوبة، ومعدلات وفيات الرُضَّع والأطفال، والصحة الإنجابية، ومعدلات الإصابة بالأمراض. والدراسة الاستقصائية العالمية للخصوبة، وحاليا برامج الدراسات الاستقصائية الديموغرافية والصحية، هما أبرز تلك العمليات التي تُستخدم فيها طريقة إجراء المقابلات في جمع المعلومات المتعلقة بالأسر المعيشية لفرز المستجيبين الذين تنطبق عليهم الشروط. وبعد ذلك تُجرى مقابلة مع كل مستجيب على حدة للحصول على معلومات تفصيلية عن تطور حالة الخصوبة، ومعدلات وفيات الأطفال أو الرُضَّع وحالتهم التغذوية، والسلوك الصحي، وموضوعات أخرى مماثلة. والدراسات الإستقصائية التي تجرى بشأن المستجيبين الفرديين تتميز

عن الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية بأن المستجيبين يعرضون خبراتهم الخاصة وبالتالي فإن احتمال وجود تحيُّز في ما يعرضونه يكون أقل. غير أن عمليات المسح هذه تكون باهظة التكاليف ولا يمكن إجراؤها إلا على فترات طويلة.

٣ - نظام التسجيل بالعيِّنة

٩ - في العديد من البلدان التي لم تكتمل فيها نُظم تسجيل الواقعات الحيوية، تُطبِّق تلك البلدان نُظم التسجيل بالعيِّنة لتسجيل الواقعات الحيوية. وفي عمليات المسح بالعيِّنة لأغراض التسجيل تُسجَّل الولادات والوفيات بشكل مستمر كما هو الحال بالنسبة لنظام التسجيل المدني. وإذا طُبِّق نظام التسجيل بالعيِّنة على نحو سليم وجرت متابعته مع مرور الوقت فإنه يمكن أن يتطور ويصبح نظاما للتسجيل المدني الوطني. وفي العديد من البلدان يجري استكمال التسجيل بالعيِّنة من خلال القيام كل فصل أو كل سنتين بإجراء عَد في المنطقة التي تشملها العيِّنة بواسطة خبير عَد مستقل لجمع المعلومات المتعلقة بالولادات والوفيات. وبعد ذلك تجري مضاهاة الواقعات التي أُبلغ عنها في النظامين ويتم التحقق من الواقعات غير المتطابقة لضمان أن تكون تلك الواقعات متعلقة بالمنطقة التي تشملها العيِّنة وأنها قد حدثت خلال الفترة المرجعية. وعلى هذا فإنه يوجد لكل سنة تقويمية ثلاثة أنواع من الواقعات: الواقعات التي أُبلِغ عنها في النظامين (الواقعات المتطابقة) والواقعات التي لم تُسجَّل في أحد النظامين ولكنها سُجِّلت في النظام الآخر. وهذا النظام يسمى أيضا نظام التسجيل المزدوج. وفي بعض الحالات تضاف فئة رابعة لإظهار الواقعة التي قد لا تكون قد سُجِّلت في نظامي التسجيل.

باء - تقدير المعدلات الحيوية

١٠ - يقدم هذا الفرع عرضا عاماً للمعلومات المتعلقة بالواقعات الحيوية والمتاحة في التعدادات وعمليات المسح التي يمكن استخدامها لتوفير تقديرات للإحصاءات الحيوية ومعدلاتها.

'١' الولادات الحية

(أ) الأطفال الذين ولدوا أحياءً لأم (إمرأة) خلال فترة حياتها بكاملها

١١ - يُعرَّف هذا الموضوع بحيث يشمل جميع الأطفال الذين ولدوا أحياءً للمرأة المعنية حتى وقت إجراء الدراسة. وينبغي أن يكون الرقم المسجَّل متضمناً لجميع الأطفال الذين ولدوا أحياءً، البنين والبنات، سواءً كانوا قد ولدوا من الزواج الحالي أو من زواج سابق وذلك بغض النظر عمَّا إذا كانوا أحياءً أو كانوا قد توفوا وقت إجراء الدراسة وبغض النظر عمَّا إذا كانوا يعيشون مع الأم أو في مكان آخر. وفي حالة ولادة توائم يجري عَد كل طفل ولد حياً على حدة.

١٢ - وفي عمليات المسح الميداني، من المفضل أن تُجمع البيانات المتعلقة بالأطفال الذين ولدوا أحياء لكل إمرأة تكون في سن الإنجاب أو في سن أكبر وتكون ضمن الأسرة المعيشية وقت إجراء الدراسة وذلك

بغض النظر عن حالتها الزواجية وعن مكان إقامتها وقت ولادتها لأطفالها. وينبغي توخي الحرص لضمان إدراج الأطفال المتوفين الذين ولدوا في مكان خلاف مكان محل الإقامة المعتاد.

١٣ - وإذا كان من غير الممكن عمليا في عملية مسح ميداني الحصول على معلومات عن النساء اللواتي لم يتزوجن فإنه ينبغي على الأقل أن تـُجمع معلومات عن مجموع الولادات الحية لجميع النساء اللواتي لا يقل عمرهن عن ١٥ عاما واللواتي لسن متزوجات وقت إجراء عملية المسح (ومن بينهن النساء المتزوجات بالتراضي) أو الأرامل أو النساء المنفصلات أو المطلقات. وأيـًّا كانت فئة النساء اللواتي يجري جمع البيانات المتعلقة بهن فإنه ينبغي أن تكون أوصاف أولئك النساء واضحة لتفادي الغموض في تحليل النتائج وخاصة إذا كانت البيانات المتاحة لتقدير الخصوبة غير كاملة كما هو الحال في كثير من الأحيان في البلدان التي لم تتطور بالكامل من الناحية الإحصائية.

١٤ - ومن الممكن أن يكون جمع بيانات دقيقة عن عدد الأطفال الذين ولدوا أحياءً أمرا صعبا. وهذا يرجع إلى إغفال الأطفال الذين يتوفون بعد الولادة مباشرة وإلى ضعف القدرة على تذكر الواقعات، وخاصة بالنسبة للنساء كبيرات السن. وفي هذه الحالة يمكن استخدام طريقة تم تطويرها لضبط معدلات الخصوبة الحالية حسب السن، وهي المعدلات التي يتم الحصول عليها من التقدير المباشر للخصوبة في الإثني عشر شهرا الأخيرة بمعامل تصحيح يستند إلى الخصوبة التراكمية للنساء المعروف عمرهن[ب]. ومن الممكن في كثير من الحالات أن يكون التصنيف الترافقي منطويا على أخطاء وذلك بسبب وجود أخطاء في عمر النساء الذي يتم الإبلاغ عنه. ومن شأن هذه التوزيعات التي تنطوي على تحيـُّزات أن تتسبب في أخطاء جسيمة في تقدير الخصوبة [ج].

(ب) تاريخ ميلاد آخر طفل ولد حيـًّا

١٥ - تتمثل طريقة عد الولادات الحية التي تتصف بأنها طريقة مباشرة بأكبر درجة في أن توجـَّه خلال إجراء تعداد أو عملية مسح أسئلة تتعلق بالولادات الحية التي حدثت في فترة الإثني عشر شهرا السابقة لأية إمرأة في الأسرة المعيشية تكون في سن الإنجاب. غير أنه لا يوصى بتوجيه هذه الأسئلة الاستعادية المباشرة المتعلقة بالولادات الحية التي حدثت في فترة الإثني عشر شهرا السابقة لأن الإجابات تكون منطوية على أخطاء تتعلق بتذكر الواقعات التي حدثت في الفترة المرجعية، وكذلك على أخطاء أخرى تتعلق بالتذكر وبسوء الفهم.

(ب) انظر William Brass, Methods for Estimating Fertility and Mortality from Limited and Defective Data (Chapel Hill, N.C., University of North Carolina, Laboratories for Population studies), 1975, الفقرات ١١ إلى ١٧؛ كما أن هذه المنهجية قد بحثت بالتفصيل في United Nations، مرجع سبقت الإشارة إليه، الفصل الثاني.

(ج) انظر United Nations، مرجع سبقت الإشارة إليه، الفصل الثاني، الفقرتان ٢٨ و ٢٩.

١٦ - وكبديل، تستخدم المعلومات المتعلقة بتاريخ الميلاد (اليوم والشهر والسنة) لآخر طفل ولد حيا وبنوع جنس الطفل لتقدير معدلات الخصوبة الحالية. ويمكن فيما بعد، في مرحلة التجهيز، اشتقاق "عدد الأطفال الذين ولدوا أحياء في فترة الإثني عشر شهرا التي سبقت تاريخ إجراء التعداد مباشرة" كتقدير للولادات الحية في فترة الإثني عشر شهرا الأخيرة. ولتقدير المعدلات الحالية للخصوبة على حسب نوع الجنس، وكذلك مقاييس الخصوبة الأخرى، تكون دقة البيانات التي يوفرها هذا النهج أكبر من دقة المعلومات المتعلقة بعدد الولادات لكل إمرأة خلال فترة الإثني عشر شهرا التي سبقت تاريخ إجراء التعداد مباشرة.

١٧ - وللحصول على نتائج أفضل، يوصى بأن يُطلب مباشرة من كل إمرأة في الأسرة المعيشية تكون في سن الإنجاب، بين ١٥ عاما و ٥٠ عاما عادة، أن تحدد تاريخ ميلاد آخر طفل ولدته حيا. ويوصى أيضا بأن يوجـّه إلى المرأة سؤالان آخران - أحدهما عن ما إذا كان الطفل لا يزال على قيد الحياة وقت إجراء الاستقصاء والآخر عن نوع جنس الطفل - وذلك من أجل تحسين تقدير معدلات وفيات الرُضـّع والاختلافات بين الجنسين بالنسبة لمعدلات وفيات الرُضـّع.

١٨ - وإدراج هذه الأسئلة قد يكون أكثر ملاءمة للاستخدام في عمليات المسح بالعيـّنة من الاستخدام في التعدادات لأن التعدادات تستغرق وقتا طويلا وتكون أكثر تعقدا. ويتمثل أحد الخيارات في توجيه تلك الأسئلة إلى عينة فرعية من النساء لدى إجراء التعداد. ومن المهم بعد ذلك أن يكون اختيار العينة بحيث تـُجمع البيانات كلها من النساء أنفسهن أو من عينة فرعية من أولئك النساء وذلك لضمان إمكان تبويب البيانات تبويبا ترافقيا في جداول، حسبما يكون ملائما، واستخدامها استخداما جماعيا لأغراض التحليل. وهذه المسألة لها أهمية بوجه خاص إذا كان من المعتزم أيضا توجيه أسئلة عن الخصوبة لفترة الحياة بكاملها من أجل اشتقاق تقديرات غير مباشرة للخصوبة وتصويب تقديرات الخصوبة الحالية.

١٩ - وإجراء التعدادات الوطنية يدعم الاستنتاج القائل بأن الاستفادة من الفرصة المتاحة لإدراج هذه الأسئلة في التعدادات هو أمر يتصف بالحكمة وبالفاعلية من حيث التكلفة وذلك ليس فقط إذا كان نظام تسجيل الواقعات الحيوية ضعيفا بل أيضا إذا كانت تكلفة إجراء عمليات المسح الدورية مرتفعة. وعلى هذا فإن المبادئ والتوصيات الحالية المتعلقة بتعدادات السكان تؤيد إدراج هذه الأسئلة.

٢٠ - وأخيرا فإنه مع عدم إدراج أي سؤال محدد لتقدير الخصوبة من التعداد، يمكن تطبيق الطرائق التي وضعت لاشتقاق تقديرات الخصوبة كمعدلات ضمنية للواقعات الحيوية لمجموعة سكانية مستقرة ونموذجية جرى اختيارها بحيث تكون متفقة مع منحنى العلاقة بين السن ونوع الجنس لمجموعة سكانية جرى عدها وفقا لعدة معايير. ولا يوصى باتباع هذا النهج، غير أنه من الممكن تطبيقه في حالة التعدادات السابقة التي لم تـُجمع منها بيانات كافية وذلك لدراسة الاتجاهات في الإحصاءات الحيوية.

٢١ - ويُستنتج مما سبق أن هذه البيانات المصنفة على حسب سن الأم أو فترة استمرار الحياة الزوجية يمكن استخدامها لاشتقاق تقديرات لعدد الولادات الحية ومعدلات الخصوبة حسب السن سواء بالطريقة المباشرة أو بطريقة غير مباشرة. وتفاصيل خطوات التقدير ترد في "الدليل العاشر" (Manual X) ولم يتكرر ذكرها هنا. غير أنه يمكن القول بأن هناك حاجة إلى توخي الحذر الشديد لدى استخدام هذه الطرائق لأن الأخطاء التي تنطوي عليها البيانات وعدم الأخذ بالافتراضات في خطوات التقدير يمكن أن تؤدي إلى تقديرات مضللة. ومن الممكن تحسين هذه التقديرات باستخدام معلومات إضافية من التعداد أو من عملية المسح (كما في حالة اتباع النهج المتمثل في ربط الأطفال الذين ولدوا أحياء بالأم الطبيعية لاولئك الأطفال) وباختبار مدى اكتمال الإبلاغ عن الولادات الحية.

'٢' الوفيات

٢٢ - يمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بالوفيات من خلال المعلومات التي يتم جمعها في التعدادات وعمليات المسح. ومن الممكن تقدير وفيات الرُضَّع والأطفال من المعلومات المتعلقة بالوفيات التي تغطي فترة الإثني عشر شهرا السابقة لإجراء التعداد أو عملية المسح والمصنفة حسب الجنس وسن الأم وعدد الولادات الحية خلال فترة حياة المرأة (الأطفال الذين ولدوا)؛ وعدد الأطفال الذين بقوا على قيد الحياة على حسب سن الأم وفترة استمرار رباط الزوجية؛ وتاريخ حدوث آخر ولادة حية وما إذا كان الطفل قد بقي على قيد الحياة وتاريخ وفاة الطفل إذا كان قد توفي. ويمكن من الردود التي تقدم على الأسئلة المتعلقة بتطورات الحمل الحصول على معلومات عن حالة البقاء على قيد الحياة بالنسبة لكل طفل وسن الطفل عند آخر عيد ميلاد له أو عند وفاته وذلك حسبما يكون منطبقا.

٢٣ - ومن الممكن اشتقاق تقديرات وفيات البالغين من توزيع الوفيات على حسب نوع الجنس والفئات العمرية من الأسئلة المناظرة في التعداد أو عملية المسح، إضافة إلى توزيع عدد السكان على حسب نوع الجنس والفئات العمرية في التعداد أو عملية المسح.

٢٤ - وكما في حالة الخصوبة فإن هناك حاجة إلى توخي الحرص الشديد عند تطبيق هذه الطرائق في الحالات التي يمكن فيها أن تكون البيانات معيبة بدرجة كبيرة أو أن تكون الافتراضات الضمنية غير منطبقة. وفي تلك الحالات تقدر الوفيات باستخدام أساليب غير مباشرة، وهي أساليب قد تتطلب توجيه أسئلة إضافية في التعدادات وعمليات المسح، مثل الأسئلة المتعلقة بالتيتم والترمل.

'٣' واقعات الزواج والطلاق

٢٥ - توفر التعدادات وعمليات المسح معلومات عن الحالة الزواجية، مثل توزيع الحالة الزواجية على حسب نوع الجنس والفئات العمرية؛ وتوزيع الرجال والنساء الذين تزوجوا في يوم ما على حسب فترة استمرار الزواج؛ ومعلومات عن تكرر الزواج (عدد مرات التزوج).

٢٦ - وتستخدم هذه البيانات لاشتقاق تقديرات للعمر المتوسط عند الزواج، ونسبة السكان المتزوجين و/أو المترملين و/أو المطلقين، والفترة المتوسطة للزواج الذي نتج عنه إنجاب أطفال، وغير ذلك. ويمكن أيضا استخدام هذه البيانات لوضع جداول الزواج. غير أنه لا يمكن استخدام تلك البيانات لاشتقاق معدلات الزواج والطلاق. ومن الضروري توخي الحرص الشديد عند استخدام تلك البيانات كبديل للتسجيل المدني، وخاصة عند تقدير المعدلات الصافية للزواج والعمر المتوسط عند الزواج. وفي كثير من البلدان لا تصف على نحو ملائم بيانات مدى فئات الحالة الزواجية التي توفرها التعدادات وعمليات المسح درجة شيوع الزواج الرسمي المقترن بروابط فعلية مستقرة نسبياً خارج نطاق الزواج.

- - - - -